Al-Lughah: Jurnal Bahasa
Volume 13 No. 2 Desember 2024

الحديث الشريف معيارٌ للصحة والفصاحة (دراسة لغوية بلاغية)
الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين فتح الباب

Assoc. Prof. Dr. Mohamed Salah El-Din Ahmed Fath El-bab
(Al Madinah International University- MEDIU, Kuala Lumpur)
mohamed.salah@mediu.my

Assoc. Prof. Dr. EL sayed Mohamed salem
Elsayed.salem@mediu.edu.my
(Al Madinah International University- MEDIU, Kuala Lumpur)

Dr. Yenni Patriani, MA
Yenni.patriani@uinfasbengkulu.ac.id
(UIN Fatmawati Sukarno Bengkulu)

Article History
Received
30 November 2024
Revised
30 November 2024
Accepted
29 Desember 2024
Published
29 Desember 2024

الملخص

تتمثل أهمية البحث في دراسة العلاقة بين الصحة اللغوية والفصاحة، وموقف العلماء القدماء والمحدثين من الحديث الشريف باعتباره معيارًا للصواب اللغوي والفصاحة، من قبول أو رفض أو توسط، كما حاول البحث أن يرجح -بالأدلة العلمية- ما يراه مناسبًا في هذه القضية؛ بما يخدم اللغة العربية في العصر الحديث، كما يهدف البحث الوصول إلى عدة نتائج من أهمها: بيان المقصود بالصحة اللغوية والصواب اللغوي، وبيان المقصود بالفصاحة وعلاقتها بالصواب اللغوي، وبيان اختلاف وجهات نظر العلماء القدماء المحدثين من علماء حول هذا المعيار، مع التمثيل لاختلاف وجهات نظر العلماء المحدثين حول هذا المعيار، والترجيح لما يراه الباحث مناسبًا، مع التعليل لهذا الرجيح؛ معتمدا في ذلك على عدة مناهج تداخلت في أثناء إجراء البحث؛ منها المنهج الاستنباطي، وذلك بعد استخدام المنهج الاستقرائي للوقوف على أقوال بعض القدماء والمحدثين حول القضية المدروسة؛ لتحرير المسألة، كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل النصوص المستشهد بها، وبيان سياقاتها ودلالتها، وللوصول إلى ما يراه البحث مناسبا راجحًا في المسألة؛ وقد توصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها: لم تختلف وجهات نظر القدماء عن وجهات نظر المحدثين كثيرا في قضية معيارية الحديث النبوي الشريف للصحة اللغوية، وإن اختلف التناول بعض الشيء، كما وقف مجمع اللغة العربية موقفًا وسطا –في غالب ما ذهب إليه- من القضية، ورأى البحث أن صحة الحديث – على اختلاف درجات الصحة- سندًا ومتنا تكفي لثبوت الاستدلال به في مجال اللغة.

الكلمات المفتاحية:

وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴿٤﴾

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ r قَالَ: «**فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ**» (رواه مسلم في **صحيح مسلم:** كتاب المساجد ومواضع الصلاة، برقم (523) واللفظ له، والبخاري في **صحيحه:** كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي خ «**نصرت بالرعب مسيرة شهر**»، برقم (2977).)، وفي رواية قَالَ النَّبِيُّ r: «**أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ**» رواه البخاري في **صحيح البخاري:** كتاب التعبير، باب رؤيا الليل، برقم (6998).؛ "وَفِي رِوَايَةٍ: «**مَفَاتِحَ**»، هُمَا جَمْعُ مِفْتَاح ومِفْتَح وَهُمَا فِي الأَصل مِمَّا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلى اسْتِخْرَاجِ المُغْلَقات الَّتِي يَتَعَذَّرُ الْوُصُولُ إِليها، فأَخبر أَنه أُوتي مَفَاتِيحَ الْكَلَامِ، وَهُوَ مَا يسَّر اللَّه لَهُ مِنَ الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ، وَالْوُصُولِ إِلى غَوَامِضِ الْمَعَانِي وَبَدَائِعِ الْحِكَمِ وَمَحَاسِنِ الْعِبَارَاتِ، والأَلفاظ الَّتِي أُغلقت عَلَى غَيْرِهِ وَتَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ"(**لسان العرب:** 537/2.)؛ "وَحَاصِله: أَنَّهُ r كَانَ يَتَكَلَّم بِالْقَوْلِ الْمُوجَز الْقَلِيل اللَّفْظ الْكَثِير الْمَعَانِي" **(فتح الباري شرح صحيح البخاري:** (247/13.).

، في الأرض العربية rفالحديث النبوي الشريف عربي اللغة واللسان، نطق به النبي العربي المباركة، فهو نص عربي القلب والقالب، وعند النظر إلى كونه معيارًا للصحة اللغوية ، rوالفصاحة، يجب أولا تقديم عرض موجز لأبعاد هذه القضية، فالعربية هي وعاء سنة النبي والسماع هو الأصل الأول في تقعيد اللغة، فلا لغة بغير سماع، فيجب أن تعتمد القواعد اللغوية على السماع الموثوق فيه نقلا من جهة المتن والسند(راجع في ذلك **المستوى اللغوي "للفصحى واللهجات، وللنثر و الشعر:** 79-86، **أصول التفكير النحوي:** 7-156، **الاحتجاج بالشعر في اللغة "الواقع ودلالته":** 51-84، **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي:** ص95-100، **لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية":** ص16 وما بعدها، **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين:** 45-56، **أصول النحو العربي:** 541-571، **الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية:** 41-47، **في أصول النحو:** 6-

، ومن جهة السند فقد نقل نص الحديث الشريف 76r.)، فمتن الحديث الشريف نطق به النبي على يد أئمة الحديث الشريف، ونقدها أئمة علم الرجال، وأئمة علوم الحديث عامة.

يعد المعيار الثاني للغة العربية rلذا فالحديث النبوي الشريف الذي يُوثق أنه خرج من فِيّ النبي صحة وفصاحة -هذا من الناحية النظرية- بعد القرآن الكريم، وقد تباينت وجهات نظر القدماء والمحدثين من علماء الأمة حول هذا المعيار؛ وهذا ما يحاول البحث طرحه وعرضه، والترجيح بين الآراء المختلفة، مع بيان ما يتلق بهذه المسألة قدر الجهد والطاقة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تتمثل أهمية البحث في دراسة العلاقة بين الصحة اللغوية والفصاحة، وموقف العلماء القدماء والمحدثين من الحديث الشريف باعتباره معيارًا للصواب اللغوي والفصاحة، من قبول أو رفض أو توسط، كما حاول البحث أن يرجح -بالأدلة العلمية- ما يراه مناسبًا في هذه القضية؛ بما يخدم اللغة العربية في العصر الحديث.

أهداف البحث:

يهدف الباحث الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:

1. بيان المقصود بالصحة اللغوية والصواب اللغوي.
2. بيان المقصود بالفصاحة وعلاقتها بالصواب اللغوي.
3. بيان اختلاف وجهات نظر العلماء القدماء المحدثين من علماء حول هذا المعيار.
4. التمثيل لاختلاف وجهات نظر العلماء المحدثين حول هذا المعيار.
5. الترجيح لما يراه الباحث مناسبًا، مع التعليل لهذا الرجيح.

منهج البحث:

استخدم الباحث عدة مناهج تداخلت في أثناء إجراء البحث؛ منها المنهج الاستنباطي، وذلك بعد استخدام المنهج الاستقرائي للوقوف على أقوال بعض القدماء والمحدثين حول القضية المدروسة؛ لتحرير المسألة، كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل النصوص المستشهد بها، وبيان سياقاتها ودلالتها، وللوصول إلى ما يراه البحث مناسبا راجحًا في المسألة.

تمهيد

الصحة اللغوية:

جاء في **((لسان العرب))** قوله: "صحح: الصُّحُّ والصِّحَّةُ والصَّحاحُ خلافُ السُّقْمِ، وذهابُ المرض؛ وقد صَحَّ فلان من علته واسْتَصَحَّ... وصَحَّحه اللَّهُ، فهو صَحِيح وصَحاح، بالفتح، وكذلك صَحِيحُ الأَديم وصَحاحُ الأَديم، بمعنى، أَي غير مقطوع، وهو أَيضًا البراءَة من كل عيب وريب"(**لسان العرب:** 507/2، وانظر: **مختار الصحاح:** ص150).

الفصاحة:

الفصاحة: في اللغة عبارة عن الإبانة والظهور، وهي في جاء في ((التعريفات)) للجرجاني: " ضعف المفرد: خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس، وفي الكلام: خلوصه من التأليف وتنافر الكلمات مع فصاحتها، احترز به على نحو: زيد أجلل، وشعره مستشزر، وأنفه مسرج، وفي المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح"(**التعريفات:** ص167، وانظر: **صبح الأعشى:** 285/2، **التوقيف على مهمات التعاريف:** ص260.).

العلاقة بين الصحة اللغوية والفصاحة:

وعلى هذا فمستوى الصحة اللغوية أو المستوى الصوابي الفصيح للغة هو: المستوى اللغوي الخالي من العلة والسقم والعيب. أي: هو: "مراعاة العرف اللغوي المقتصر على بيئة خاصة في زمن خاص، مع اعتبار التطور في اللغة، يتوافق معه المتكلم ويلاحظه الباحث بهذه الصفات" (**المستوى اللغوي "للفصحى واللهجات وللنثر والشعر:** ص10.)، "فالمستوى الصوابي معيار لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال"(**اللغة بين المعيارية والوصفية:** ص72.)، وهو "يتعلق بنشاط المتكلم (على اعتبار أن الكلام هو الصيغة الأصيلة للغة، والكتابة تعبير عن الكلام بصورة مرئية.)؛ إذ هو معيار يراعيه في كلامه –عن غير قصد في الغالب- ويُتنبه أو يَتنبه له قصدًا إذا حدثت مخالفة له، أو

إذا كان في موقف التعلم للغة، حيث يلقن من قواعد النحو وجداول التصريف ما يجب عليه مراعاته في استعمال اللغة المتعلمة" (**المستوى اللغوي:** 12.).

والفصاحة تفوق الصحة بميزات بلاغية جمالية منها: الخلوص من تنافر الحروف والغرابة، ضعف التأليف وتنافر الكلمات؛ فالفصاحة مستوًى جمالي للغة لا يحصل قبل الوصول إلى الصواب أو ما عبر عنه "الجرجاني" وغيره بالخلوص من مخالفة القياس.

محاور الصحة اللغوية باعتبارها من مقومات الفصاحة:

و"هناك محاور ترتكز عليها الجملة التي تعد صحيحة نحويًّا ودلاليا في اللغة -أي: موافقة للقياس- هي:

1. وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي.
2. مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة.
3. علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.
4. السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقًا لغويًّا أم غير لغوي" (**النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي":** ص52.).

وعلى هذا فـ"الوظائف النحوية (ويدخل ضمن هذه الوظائف: الوظائف الصرفية، فالصرف بعض النحو في معناه الأشمل، فإذا كان النحو هو انتحاء سمت كلام العرب، فإن الصرف هو انتحاء سمت بنية الكلمة باعتبار ذلك من انتحاء سمت كلام العرب.) تمد الجملة بالمعنى النحوي، وهذا المعنى النحوي الأوليّ له نظامه الخاص الذي تختلف درجاته، والنظام النحوي يتكفل ببيان هذا التدرج، فهناك صيغ نحوية مقبولة وصيغ غير مقبولة، وبعضها مسموح به في الشعر دون النثر، وبعضها مسموح به في بعض أنواع التعبير كالأمثال مثلا... فالصحة الدلالية مشروطة بالصحة النحوية، ودلالة المفردات تعد دلالة أولية كذلك، وهي قابلة للتشكيل والتغيير حسب وضعها في الإطار النحوي، وكسر دلالة المفردات الأولية يؤدي إما إلى الخطأ الدلالي مع الصحة النحوية... وإما إلى الانتقال إلى المستوى المجازي في التعبير وذلك باستخدام المفردات في غير مواضعها التي يحددها لها معدل الاستخدام، بل في مواضع جديدة ومقبولة في الوقت نفسه"(**النحو والدلالة:** 57-58 بتصرف.).

ومن الإخلال ببعض هذه المحاور ما روي "عن أبي حاتم قال: قال أبو العلاء العماني الحارثي -لرجل يرقّص ابنته:

كأنما قدّت على متن الصفا محكوكة العَيْنَيْن مِعْطَاءُ القَفَا

كأنما تَنشر فيه مُصحفا تمشي على متن شراك أعْجَفَا

(البيتان منسوبان للمجنون ابن جندب، وهما في: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** 109/1.)

فقلت لأبي العلاء: ما معنى قول هذا الرجل؟ قال: لا أدري! قلت: إن لنا علماء بالعربية لا يَخْفَى عليهم ذلك. قال: فأْتهم. فأتيتُ أبا عُبيدة فسألته عن ذلك فقال: ما أَطْلَعَني الله على علْم الغيب!

فلقيتُ الأصمعي فسألتُه عن ذلك، فقال: أنا أحسب أن شاعرها لو سُئل عنه لم يَدْر ما هو. فلقيتُ أبا زيد فسألتُه عنه فقال: هذا المرقّص اسمه المجنون بن جندب، وكان مجنونًا، ولا يَعْرف كلامَ المجانين إلاّ مجنونٌ، أسألتَ عنه أحدًا؟ قلت: نعم فلم يعرفه أحدٌ منهم"(**المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** 109/1، وانظر: **اللغة العربية معناها ومبناها:** ص184.)، فعندما خالفت المادة اللغوية بعض مستويات الصحة مع محافظتها على مستويات الصحة النحوية، مع عدم إمكان صرف المادة اللغوية إلى المجاز المقبول عرفًا في اللغة، صار الكلام طقطقات وفأفآت لا معنى لها.

فـ"المعنى الوظيفي يحدد الفهم صوتيًّا من حيث إن الحروف مقابل استبدالي، وصرفيًّا من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة، ونحويًّا من حيث إن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص، أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام –أي المعنى الدلالي الكامل- فذلك ما لا يتوصل إليه بواسطة المبنى فقط"(**اللغة العربية معناها ومبناها:** 184.).

يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلمْ أنَّ ممَّا هو أصلٌ في أن يَدقَّ النظرُ ويغمُضَ المسلكُ في توخِّي المعاني التي عرفتَ أنْ تتحدَ أجزاءُ الكلامِ، ويَدْخُلَ بعضُها في بعضٍ ويَشتدَّ ارتباطُ ثانٍ منها بأَولَ، وأن يحتاجَ في الجملةِ إلى أن تضَعَها في النفس وَضْعًا واحدًا، وأن يكونَ حالُكَ فيها حالَ الباني يضعُ بيمينهِ هاهُنا في حالِ ما يضعُ بيسارهِ هناك، نَعم، وفي حالِ ما يُبْصرُ مكانَ ثالثٍ ورابعٍ يضعُها بعدَ الأَولينِ"(**دلائل الإعجاز:** ص87.).

"هذا والعلمُ بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق، فليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه، وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تخل منها بشيء"(**مسالك القول في النقد اللغوي:** ص71.).

ربما اتضح مما مضى أن المعني الوظيفي ليس كل شيء، فكما قالوا: "لكل مقام مقال، ولكل زمان رجال"(انظر: **عيون الحكم والمواعظ:** ص402.)، "وفكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية، وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال، ومن المعروف أن جلاء المعنى على المستوى الوظيفي (الصوتي والصرفي والنحوي)، وعلى المستوى المعجمي فوق ذلك لا يعطينا إلا معنى المقال أو المعنى الحرفي، وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي، ومنعزل تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية، وهي القرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى"(**اللغة العربية معناها ومبناها:** 337-338 بتصرف.).

وعلى هذا فالمستوى الصوابي اللغوي ينبغي أن يراعي أولاً: العرف اللغوي لنظام صحة اللغة حيث نظامها الصوتي، وصيغها الصرفية، ومفرداتها وتراكيبها حسب أصول استعمالية خاصة، وثانيا: المستوى الاجتماعي لاستعمال اللغة؛ حيث إن في كل مجتمع من المجتمعات مهما كان صغيرًا توجد مجموعة من الظواهر الاجتماعية التي تسود بين أعضائه، وهي ميراث من العادات العرفية التي تكونت على مر السنين، ولكي يعيش الفرد متوافقًا مع مجتمعه لابد له أن

ينسجم مع هذه المعايير الاجتماعية، واللغة من بين المظاهر الاجتماعية المختلفة عاملٌ أساسيٌّ من عوامل الاتصال بين الناس، وهي تدين بوجودها للمجتمع؛ إذ إن حاجة الناس إلى الاتصال والتفاهم قد دفعتهم دفعًا لإيجاد الوسيلة التي تحقق لهم وجودهم الاجتماعي، فلابد لابن المجتمع –أو الموجود فيه- أن يتوافق مع بيئته الاجتماعية لغويًّا. ومما يرتبط بالمستوى الاجتماعي للغة ويتعلق بفكرة الزمان: ثالثًا: البيئة الزمنية والمكانية الخاصة، فيراعي الناطق باللغة في نطقه عرف البيئة التي ينتسب إليها، فبيئة الفصحى مثلا تختلف عن بيئة اللهجات؛ إذ تستعمل الأولى عادة في المواقف الجدية والعامة خطابة أو تأليفًا أو محادثة، وهي بذلك ترتبط ببيئة خاصة هي البيئة المثقَّفة فعلًا، أو التي يفترض فيها الثقافة، وهي أيضا المستوى الذي يراعى في مواقف الخطاب العام الذي يتخطى حدود الإقليم فعلًا –كما في أجهزة الإعلام الحديثة- أو يفترض أن يتخطاه إذا تجمع في مكان واحد أفراد من أقاليم متعددة يتفاهمون جميعًا بلغة واحدة مشتركة، فالبيئة الخاصة تحدد المستوى الصوابي لمن يستعمل اللغة، فاقتصار المستوى الصوابي على زمن خاص هو ما يتفق في استعمال اللغة مع الواقع المشاهد، فالمرء ينطق اللغة وفق نظامها الذي وجدها به في عصره؛ إذ تتغير اللغة من عصر إلى عصر، والأفراد يكتسبون لغتهم من بيئتهم وفي عصرهم الذي عاشوا فيه(راجع: **المستوى اللغوي:** 14-28).

وبعد بناء هذا النظام اللغوي الرصين للصحة اللغوية يأتي الجانب الجمالي للغة وهو الفصاحة؛ والفصاحة في المفردة مبنية على خلوص الكلام من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس، وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات مع فصاحتها.

ويعد الحديث الشريف المعيار الثاني للصحة والفصاحة؛ كما أخبر هو r عن نفسه «**أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ**»(سبق تخريجه.)؛ ويلاحظ في نص هذا الحديث الشريف أنه r يقول: «**أُعْطِيتُ**»، ولم يقل r: قلت جوامع الكلم، أو نطقت بجوامع الكلم؛ وكأن الله تعالى قد أعطى حديثه الشريف صفة الجمع؛ وليس أدل على بلاغة الحديث النبوي الشريف وعلو كعبه في الفصاحة –فضلا عن الصحة اللغوية- ما استنبطه علماء الأمة قديما وحديثًا من معانٍ لا تكاد تقع تحت الحصر من ألفاظ محدودة من كلامه الشريف r؛ فهناك –على سبيل المثال لا الحصر- كتاب: ((جزء فيه فوائد حديث أبي عمير))(**جزء فيه فوائد حديث أبي عمير:** لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاصّ، تحقيق: صابر أحمد البطاوي، مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.) لابن القاص المتوفى سنة 335هـ، ذكر فيه صاحبه رحمه الله تعالى ما يزيد على ستين فائدة فقهية تدخل في كثير من أبواب الفقه لهذا الحديث قليل الكلمات كثير الدلالات: عن أَنَسِ بن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: إِنْ كَانَ النَّبِيُّ r لَيُخَالِطُنَا؛ حَتَّى يَقُولَ لِأَخٍ لِي صَغِيرٍ: «**يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟**»(رواه البخاري في **صحيحه:** كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، برقم (6129)، ومسلم في **صحيحه:** كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله، برقم (2150).)، وهذا ليس في القديم فقط، ففي العصر الحديث كذلك مازالت تخرج تلك الرسائل الصغيرة أو المؤلفات التي تستنبط عشرات أو مئات الفوائد من ألفاظ قليلة نطق بها الرسول r؛ ومن ذلك على سبيل المثال كذلك: كتاب ((حديث المسيء في صلاته: طرقه الحديثية وفوائده الفقهية))(**حديث المسيء في صلاته: طرقه الحديثية وفوائده الفقهية:** لأبي صهيب سيد بن بيومي، دار سبل السلام، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.)، يقف فيه

القارئ على دقة لغة الحديث الشريف، وكيف استنبط صاحبه –حفظه الله تعالى- من خلال نص هذا الحديث ما يزيد عن خمسين فائدة فقهية من خلال فهمه للغة هذا النص الحديثي؛ من قول رسول الله r وقول الرواة يصفون حال رسول الله r أو حال المسيء في صلاته.

فلا ريب في فصاحة ما جاء به الحديث الشريف لفظًا ومعنى، والبحث في مباحثه يركز -إن شاء الله تعالى- على دراسة تركيب الحديث الشريف في مفرداته وجمله؛ باعتبارها معيارًا للصحة اللغوية، مع الوضع في الاعتبار أن الصحة اللغوية عنصر من عناصر الفصاحة كما سبق بيانه.

المبحث الأول: وجهات النظر حول معيارية الحديث الشريف للصحة اللغوية والفصاحة

"يراد بالحديث الشريف ما يشمل أقوال النبي r وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله، وما وقع في زمانه، وأقوال التابعين كالزهري وعمر بن عبد العزيز وغيرهما، فمتى جاءت هذه الأقوال من طريق المحدثين أخذت حكم الأقوال المرفوعة إلى النبي r من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحوية أو صرفية"(**الاستشهاد في النحو العربي:** ص311، **في أصول النحو:** 46، وراجع: **دراسات في العربية وتاريخها:** 166-167، **الشواهد والاستشهاد في النحو:** ص297-299.)

وقد كان الحديث الشريف هو ثاني المعايير في هذا البحث نظرًا لأنه صدر عمن لا ينطق عن الهوى الصريح الذي نشأ في بيئة سليمة فصيحة نقية، ونُقل – أي الحديث الشريف- عن طريق من هم أفصح العرب، أو من اهتموا بعلم العربية كما سيأتي بيانه. العربي r أفصح العرب، وهو r، وهو r الذي أوتي مجامع الكلم r، وهو أشرف الخلق r

وربما كان الحديث الشريف مستبعدا أو مؤخرا في مسألة الاحتجاج في اللغة أو مسألة معايير صحة اللغة؛ بدعوى أن أوائل النحاة لم يحتجوا بالحديث الشريف، وهو "قول يعسر التسليم به، ما لم تُسْتَقْصَ أقوالهم استقصاءً دقيقًا، ويبدو أن الصراع في الاحتجاج بالحديث إنما ثار بين بعض المتأخرين من النحاة دون هذا الاستقصاء، إذ لم أر –فيما أعلم- رواية نسبت هذا المنع صراحة إلى أحد هؤلاء الأوائل، فغاية الأمر أن المتأخرين لم يظفروا بشواهد من الحديث تنسب إلى المتقدمين، فاستنتجوا من سكوتهم –إن صح أنهم سكتوا- أنهم لم يثقوا في الحديث، ولكن البحث الدقيق هو الذي يفصل في هذه الدعوى، وقد ثبت أن بعض الباحثين من النحويين قد عثر على أن بعض الأوائل قد استشهد بالحديث(فقد حكى السيوطي قول ابن الضائع: "ابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا" **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله:** ص58، وتقول الدكتورة/ خديجة الحديثي: "نستطيع أن نستنتج أنه –أي: سيبويه- استفاد من بعضها –أي الأحاديث النبوية الشريفة- واحتج بها على تفسير عبارات وردت عن العرب... ومع قلة هذه الأحاديث فإننا نستطيع أن نقول: إنه إنما ترك الإكثار منها لأن أسلوب الحديث النبوي لا يمكن أن يخرج في شيء من القواعد والأصول عما جاء في كلام الله عز وجل..." **دراسات في كتاب سيبويه:** 66، وهناك الكثير من هذه الأمثلة التي توضح عدم ترك القدماء للحديث في الاستشهاد للغة والنحو. راجع منها: **العربية:** ص226، 227، **أبو علي الفارسي "حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو والصرف":** ص203، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة:**

ص241، **دراسات في العربية وتاريخها:** 186، **الشواهد والاستشهاد في النحو:** 299-301.)، ومهما يكن القدر المستشهد به فإنه كافٍ في نقض تلك القضية العريضة"(**الاستشهاد في النحو العربي:** 316 بتصرف يسير.)، وعلى أقل تقدير فإن مواقف القدماء من الحديث الشريف "ليس فيها إنكار على الاستشهاد بالحديث، ولكن العرف جرى عند متقدمي النحاة على عدم الاستشهاد بالحديث الشريف"(**القياس في الدرس اللغوي "بحث في المنهج":** 185.)، وقد يكون هذا البعد عن الاستشهاد بالحديث الشريف نظرا للتحرز الديني مع وجود التربة الخصبة التي تنمو فيها اللغة وتمد النحويين واللغويين بما يحتاجون من المادة اللغوية الصالحة للدراسة، فالبيئة العراقية –وهي التي نشأ فيها النحو- لم تكن في الأصل بيئة حديث، فالحديث نما ونشأ في الحجاز -في مكة والمدينة- أول نشأته، ولعل من أدلة هذا أن الفقه في المدينة اتسم بطابع الحديث على يد الإمام مالك، في حين اتسم فقه العراق بالرأي على يد الإمام أبي حنيفة، فقد كانت الثقافة الغالبة في البيئة العراقية وخاصة البصرة والكوفة(راجع: **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:** 75-86.) هي الثقافة اللغوية والأدبية، وطبيعي أن يكون هذا اللون الثقافي ذا أثر في اتجاهات العلماء وفي نوع المادة التي يخضعونها لدراستهم(راجع: **الاستشهاد في النحو العربي:** 319-321، **في أصول النحو:** 46، **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله:** 65.)، ولعل "بعضهم كان يؤثر السلامة، وينصرف عن الحديث تورعًا وتحرجًا"(**الاستشهاد في النحو العربي:** 322، وراجع: **الاستشهاد والرواية باللغة:** 135-137، 224.)

"ويظل هذا العرف سائدًا بين النحويين في عدم الاستشهاد بالحديث، فإذا ما انتقلنا إلى المتأخرين من النحاة وبخاصة منذ أخريات القرن السادس وجدناهم ينقسمون تجاه الاحتجاج بالحديث أقسامًا ثلاثة:

أولا: المجيزون للاحتجاج بالحديث مطلقا:

ومنهم: البطليوسي (ت521هـ)(راجع: **الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب:** ص179.، وابن الطراوة (528هـ)(راجع: **نتائج الفكر في النحو:** ص14.)، وابن خروف (610هـ)(راجع: **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله:** 58.)، وابن مالك (672هـ)(راجع: **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله:** 55، **شواهد التوضيح والتصحيح لأحاديث الجامع الصحيح:** ص53، 57، 62، 89، 93، 102، 118، 133، 170، 171.)، ومن المحدثين الشيخ محمد النجار (1962م)(راجع: **المعيار في التخطئة التصويب:** 100.)، ومن الملاحظ أنَّ جُلَّ هؤلاء العلماء من علماء الأندلس، وهذا يؤيد أن لجؤهم إلى الحديث الشريف كان نتيجة لقلة المادة اللغوية الصحيحة في البيئة اللغوية هناك، يضاف إلى ذلك تأثرهم بالمذهب الظاهري الذي يأخذ بظاهر نص الوحي سواء من القرآن أو من الحديث الشريف(ولا يعد هذا التأثر من مثالب الاحتجاج بالحديث الشريف، فلا شيء في هذا، وراجع أسماء وأقوال المجيزين في: **الشواهد والاستشهاد في النحو:** 301-305، **المعيار في التخطئة والتصويب:** 96-100.).

حجج المجيزين للاستشهاد بالحديث مطلقا:

1. أن غلبة الظن تكفي في إثبات اللغة، وإثبات قوانينها كما تكفي في إثبات الأحكام الشرعية، وليس بخاف أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل والرواية بالمعنى ليست إلا

رخصة.

2. أن الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، وعند من يقول منهم بجواز الرواية بالمعنى، فيغلب على الظن أن هذه الأحاديث لم تبدل.
3. أن هذا الخلاف يكون فيما لم يُكتب من الحديث، أما ما دُوِّن من ذلك فلا يجوز تبديل ألفاظه ولا تجوز فيه الرواية بالمعنى.
4. أن تدوين الأحاديث والأخبار وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم مما يحتج به (**القياس في الدرس اللغوي:** 186، 187، وراجع: **دراسات في العربية وتاريخها:** 169-170، **الاستشهاد في النحو العربي:** 315-316).

ثانيًا: المنكرون للاحتجاج به مطلقا:

ومن الفريق الثاني الأصمعي (216هـ) راجع: **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:** 1265/4، **لسان العرب:** 8/13.)، وابن السِّكِّيت (244هـ) راجع: **إصلاح المنطق:** ص172، 227، 306. حيث خطأ (شَرْعٌ) بسكون الراء، وهو وارد في حديث: «**أنتم فيه شَرْعٌ سواء**»، راجع الحديث في: **النهاية في غريب الحديث والأثر:** 461/2، **تاج العروس:** 396/5، **لسان العرب:** 175/8. وخطأ استعمال الفعل (أكب) متعديًا بنفسه، راجع حديث: "فأَكَبُّوا رَواحِلهم على الطّريق"، راجع الحديث في: **النهاية في غريب الحديث والأثر:** 183/4، **لسان العرب:** 695/1. وخطأ قول العامة: (بنى فلان بأهله) أي: (دخل) بتعدية الفعل بـ(الباء)، راجح حديث: رواه البخاري في t«**رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا**» من حديث أبي هريرة : «**أحلت لكم الغنائم...**» برقم (3124). وفي كتاب: rكتاب: فرض الخمس، باب: قول النبي النكاح، باب: من أحب البناء قبل الغزو. برقم (5157). ومسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة، برقم (1747).)، وأبو حاتم السجستاني (248هـ) راجع **لسان العرب:** 265/13، حيث خطأ جمع (حم) و(طس) من سور القرآن الكريم جمع تكسير، ويرى جمعها (آل حم)، (آل طس)، وراجع الأحاديث التي وردت فيها لفظة (الحواميم) مثل: «**من** : رواه الديلمي في t**سره أن يرتع في رياض الجنة فليقرأ الحواميم**» من حديث أبي بن كعب **الفردوس بمأثور الخطاب:** لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1986، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، 539/3.)، وابن قتيبة (268هـ) حيث خطأ أيضا قولهم: (بنى فلان بأهله) راجع: **أدب الكاتب:** 323. وخطأ : «**أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ**» من rقولهم: (عيرني بكذا) راجع: **أدب الكاتب:** 323-324، وراجع قوله : رواه البخاري في كتاب: الإيمان، باب: المعاصي من أمر الجاهلية، tحديث المعرور بن سويد : «**العبيد إخوانكم...**»، برقم (2545). ومسلم rبرقم (30). وفي كتاب: العتق، باب: قول النبي في كتاب: الأيمان، باب: إطعام المملوك مما يأكل وإلباسه، برقم (1661).)، والزُّبيدي : r(379هـ) حيث خطَّأ قولهم: (أقرئ فلانا السلام) راجع: **تاج العروس:** 101/1، وراجع قوله «**يَا عَائِشَ هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلاَمَ**» من حديث عائشة رضي الله عنها: رواه البخاري في كتاب: المناقب، باب: فضل عائشة، برقم (3768). وفي كتاب: الأدب، باب: من دعا صاحبه

فنقص من اسمه حرفا، برقم (6201).)، وابن مكي الصقلي (501هـ)(حيث خطأ قولهم: (اليوم قُرٌّ) بضم القاف بمعنى برد وجعل صحته فتحها. راجع: **تثقف اللسان:** 124. وراجع في حديث: "زَوْجِي كَلَيْلِ تِهَامَةَ، لاَ حَرٌّ وَلاَ قُرٌّ" من حديث عائشة رضي الله عنها: رواه البخاري في كتاب: النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل، برقم (5189). ومسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب: ذكر حديث أم زرع، برقم (2448).)، والحريري (516هـ)(حيث خطأ قولهم: (فلان قرابتي)؛ لما فيه من الإخبار بالمصدر عن الذات. راجع: **درة الغواص في أوهام الخواص:** ص72. رواجع ما جاء في الحديث من قول حاطب: "إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنْ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي" من حديث علي بن أبي : رواه البخاري في كتاب: الجهاد والسير، باب: الجاسوس، برقم (3007). وفي كتاب: tطالب المغازي، باب: غزوة الفتح، برقم (4274). ومسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أهل بدر، برقم (2494).)، وابن الجوزي (597هـ)(حيث تابع من خطأ (عير فلان بكذا)، راجع: **تقويم اللسان:** ص159.)(راجع أسماء وأقوال المجيزين في: **الشواهد والاستشهاد في النحو:** 308-309، **المعيار في التخطئة والتصويب:** 91 -96.)، ومن الملاحظ أن جل هؤلاء العلماء من القرون قبل السادس الهجري؛ نظرا لتوفر المادة اللغوية الثرية التي تسهم في الدرس اللغوي.

حجج المنكرين للاستشهاد بالحديث مطلقًا:

1. أن المتقدمين من النحاة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه والكسائي وعامة البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين لم يحتجوا بالحديث.
2. أن رواة الحديث جوزوا النقل بالمعنى فتجد القصة الواحدة التي جرت في حياة النبي r تذكر بألفاظ مختلفة كالذي روي من قوله r: «**زوجتكها بما معك من القرآن**»، «**ملكتكها بما معك من القرآن**»، و«**خذها بما معك من القرآن**»؛ مما يدل على أن الرسول r لم ينطق بكل هذه الألفاظ، ويشك في أنه نطق بواحد منها، كما أن سفيان الثوري قد قال: "إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى".
3. أن اللحن قد وقع كثيرا في الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، وإنما كانوا يتعلمون العربية بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم(**القياس في الدرس اللغوي:** 187، 188، وراجع: **دراسات في العربية وتاريخها:** 169، **الشواهد والاستشهاد في النحو:** 309-310).

ثالثًا: المتوسطون بين المذهبين وهم الذين يرون جواز الاحتجاج بالحديث بشروط(القياس في الدرس اللغوي "بحث في المنهج": 185، وراجع: **دراسات في كتاب سيبويه:** 48-58، **الشواهد والاستشهاد في النحو:** 301-310، **الرواية والاستشهاد باللغة:** 131-135، **القياس في النحو العربي "نشأته وتطوره":** 98، **القياس في اللغة العربية:** 32-38.)**:**

وأما الفريق الثالث فيتحدث بلسانهم السيوطي قائلا: "وأما كلامه r فيستدل بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا فإن غالب

الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولَّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة"(**الاقتراح في علم أصول النحو وجدله:** 55. ويقول المحقق: ولا مانع من رواية الحديث بالمعنى إذا كان الراوي متمكنا من عربيته فيضع اللفظة التي تعبر عن المعنى المقصود، وراجع: **الشواهد والاستشهاد في النحو:** 305-308.).

وعلى هذا فالمحتج به من الحديث عند هذه الطائفة:

1. ما يروى ويقصد فيه العناية بلفظه، أو نعرف بالقرائن أنه نقل بلفظه.
2. ما كتب قبل شيوع الفساد في اللغة أي: في عصر الاحتجاج، فهذا يؤكد نقله بلفظ يحتج به(**القياس في الدرس اللغوي:** 189، وراجع: **الشواهد والاستشهاد:** 305-308، **الاستشهاد في النحو العربي:** 314-315.).

وعن اللغويين المحدثين فهناك فريق يرى أن النوع الأول من الأنواع التي يجيز الفريق الثالث الاحتجاج به عدة أقسام لا يرى خلافا في الاحتجاج بها، وهي:

1. ما يروى استدلالا على فصاحة النبي r كقوله: «**حَمِيَ الْوَطِيْسُ**» (من حديث العباس بن عبد المطلب t: رواه مسلم في كتاب: الجهاد والسير، باب: في غزوة حنين، برقم (1775).)، و«**مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ**» (من حديث عبد الله بن عتيك t: رواه الإمام أحمد في **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** 36/4، والطبراني في **المعجم الكبير:** كما في **مجمع الزوائد:** 503/5، والحاكم في **المستدرك على الصحيحين:** 97/4، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في **مجمع الزوائد:** 503/5: فيه محمد بن إسحاق مدلس، وبقية رجال أحمد ثقات.).
2. المروي من الأقوال التي تعبد بها r أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتشهد، والأدعية التي كان يدعو بها.
3. ما يروى دلالة على أنه r كان يخاطب كل قوم بلغتهم؛ كقوله r: «**ليس من امبر امصيام في امسفر**» (من حديث كعب بن عاصم الأشعري t: رواه الشافعي في **مسند الشافعي:** ص157، وعبد الرزاق في **مصنفه:** كما في **نصب الراية لأحاديث الهداية:** 461/2، والحميدي في **مسند الحميدي:** 381/2 (864)، وأحمد في **مسنده:** 434/5، والطحاوي في **شرح معاني الآثار:** 63/2، والطبراني في **المعجم الكبير:** 172/19.)؛ أي: ليس من البر الصيام في السفر.
4. ما ورد من طرق متعددة واتحد لفظه، فهذا يدل على عدم التصرف فيه.
5. الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيه فساد اللغة كمالك بن أنس، وعبد الله بن جريج، والشافعي.
6. ما عرف عن حال رواته أنهم لا يجيزون الرواية بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني.

على أن النوعين الأخيرين من هذه الأنواع قد لا يتلقاهما المتشددون في الاحتجاج بالقبول (**القياس في الدرس اللغوي:** 190 بتصرف يسير، وراجع: **دراسات في العربية وتاريخها:** 177-178.).

المبحث الثاني: موقف مجمع اللغة العربية في القاهرة من قضية معيارية الحديث الشريف:
أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أثيرت قضية الاحتجاج والاحتكام إلى لفظ الحديث النبوي الشريف في الدورة الأولى من دوراته، حين أنكر الأستاذ/ أحمد الإسكندري (انظر: **محاضر الجلسات الدورة الأولى:** 296- 299.) الاحتجاج بالأحاديث في مسألة التعريب قائلا: "إن النحويين الأوائل لم يحتجوا بها؛ لأنهم لم يثقوا أنها لفظ النبي r؛ لأن غالب الأحاديث قد رويت بالمعنى، وأن أكثر رواتها من الأعاجم، وأن أحاديث كثيرة قد وضعت على لسان النبي r"(انظر : **محاضر الجلسات الدورة الأولى:** 299.).

وخالفه الشيخ/ حسين والي (انظر: **محاضر الجلسات الدورة الأولى:** 298.) معتمدا على ما سلكه ابن مالك من الاحتجاج بالأحاديث لفظها ومعناها، وأنه قد تابعه على هذا كثير من متأخري النحاة، وانقسم أعضاء المجمع على قسمين؛ منهم من رأى الرأي الأول، ومنهم من رأى الرأي الثاني، وبعد مناقشة كوِّنت لجنة من الشيخ/ أحمد الإسكندري، والشيخ/ إبراهيم حمروش، والشيخ/ محمد الخضر حسين لدراسة هذا الموضوع (انظر: **القياس في اللغة العربية:** للدكتور/ محمد حسن عبد العزيز، ص237.)، فقدم الشيخ محمد الخضر حسين بحثا(انظر: **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي:** الجزء الثالث، 197-210. خلص فيه إلى جواز الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية ما عدا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يصفها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف (انظر: **مجلة مجمع اللغة العربية الملكي:** الجزء الثالث، 210.)، وصدر على إثره القرار الآتي:

"اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية؛ لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في رواتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، مبينة فيما يأتي:

1. لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست فما قبلها.
2. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.
ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
د- كتب النبي r.
ه- الأحاديث المروية لبيان أنه كان r يخاطب كل قوم بلغتهم.
و- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.
ز- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.
ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة"(صدر القرار في الجلسة الخامسة والثلاثين من جلسات المجمع في الدورة الرابعة، انظر القرار في: **مجموعة القرارات العلمية في خمسين**

عاما: 5، و**مجلة مجمع اللغة العربية:** الجزء الرابع، 7. وراجع: **القياس في النحو العربي "نشأته وتطوره":** 99، **الاستشهاد في النحو العربي:** 329-330.).

ومن الأحاديث التي اعتمد عليها المجمع في قراراته حديث: «**ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ فَأَتَى بِالأَلْفِ دِينَارٍ**» (من حديث أبي هريرة t: رواه البخاري معلقًا في كتاب: الحوالات، باب: الكفالة في القرض والديون والأبدان وغيرها.)، وحديث: «**ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ آيَاتٍ**»(من حديث ابن عباس t: رواه البخاري في كتاب: الجمعة، باب: استعانة اليد في الصلاة إذا كانت من أمر الصلاة، برقم (1198).)، فقد استدل بهما على إجازة دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه(صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة التاسعة والثلاثين، انظر القرار في: **في أصول اللغة:** 182/2، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا:** 169.). واستدل على جواز تمييز أدنى العدد بجمع الكثرة (صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة والأربعين، انظر القرار في: **في أصول اللغة:** 121/3.) بحديث: "ثَلاَثَ مِرَارٍ"(من حديث حمران مولى عثمان عن عثمان t: رواه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الوضوء ثلاثا ثلاثا، برقم (160). ومن حديث عبد الله بن زيد t: رواه البخاري في كتاب: الوضوء، باب: الوضوء من التور، برقم (199). ومن حديث جابر بن عبد الله: رواه البخاري في كتاب: الأذان، باب: من شكا الإمام إذا طول، برقم (705).). واستدل بحديث: «**إلى الأقيال العباهلة، والأرواح المشابيب**»(من حديث ابن عباس t: رواه ابن سعد في **الطبقات الكبرى:** لمحمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله البصري الزهري، دار صادر، بيروت، 287/1، والبيهقي في **شعب الإيمان:** 159/2، وقال الهيثمي في **مجمع الزوائد:** 375/9: رواه الطبراني في **الكبير:** و**الصغير:** وفيه محمد بن حجر وهو ضعيف.) على إجازة جمع اسم المفعول (مشبوب)على(مفاعيل)(راجع: **في أصول اللغة:** 34/2.). واستدل بحديث: «**والناس قواري الله في أرضه**»(ذكره بدون إسناد: ابنُ قتيبة في **غريب الحديث:** 754/3، وابن الجوزي في **غريب الحديث:** 270/2، **الفائق في غريب الحديث:** 188/3. ولم أعثر عليه مسندًا. على إجازة جمع فاعل إذا كان لمذكر عاقل على (فواعل)(راجع: **في أصول اللغة:** 44/2.). وجاء الاستدلال بحديث: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ**»(من حديث أبي هريرة t: رواه البخاري في كتاب: مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، برقم (555). وفي كتاب: بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، برقم (3223). وفي كتاب: التوحيد، برقم (7429). وفي باب: كلام الرب مع جبريل، برقم (7486). ومسلم في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها، برقم (632).) في قرار لحوق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله اسم ظاهر(انظر: **في أصول اللغة:** 221/2.). واستدل لقياسية النعت بالأعداد(صدر القرار في الجلسة التاسعة من جلسات المؤتمر في الدورة الثامنة والعشرين، انظر القرار في: **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا:** 163.) بالحديث: «**تَجِدُونَ النَّاسَ كَإِبِلٍ مِائَةٍ**»(من حديث عبد الله بن عمر t: رواه مسلم في كتاب: فضائل الصحابة، بَاب قَوْلِهِ r «**النَّاسُ كَإِبِلٍ مِائَةٍ لاَ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةٌ**» برقم (2547).). وفي مسألة تأنيث أدنى العدد وجر المعدود بـ(من)(صدر القرار في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة الخامسة

والأربعين، انظر القرار في: **في أصول اللغة:** 109/3، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما:** 165.) استدل بحديث: «**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ**»(من حديث أبي أيوب الأنصاري: رواه أبو داود في **سنن أبي داود:** كتاب: الصوم، باب: في صوم ستة أيام من شوال برقم (2433)، وابن ماجه في **سنن ابن ماجه:** كتاب الصيام، باب: صيام ستة أيام من شوال، برقم (1716). وأصله في **صحيح مسلم:** كتاب: الصيام، باب: استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعًا لرمضان، برقم (1164).) على أن التاء قد حذفت مع المعدود المذكر المحذوف، وفي مقابله ينبغي جواز إثبات التاء مع المعدود المؤنث(انظر: **جنس العدد:** للشيخ محمد النجار في **مجلة مجمع اللغة العربية:** الجزء الخامس عشر، ص77.). واستدل بالحديث: «**كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ**»(من حديث ابن عباس t: رواه البخاري في كتاب: المناقب، بَاب: قَوْلِ النَّبِيِّ r: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلا**» برقم (3677).) على إجازة العطف بدون فاصل على الضمير المتصل المرفوع(صدر القرار في الدورة التاسعة والخمسين، انظر القرار في: **تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين:** 2.).

ملاحظات على احتجاج المجمع بلفظ الحديث النبوي الشريف:

1. المجمع في أكثر استدلالاته بالأحاديث لم يكن إلا متابعا لمن سبقه من العلماء، مع أنه يمكن أن يصل من نصوص الحديث الكثيرة إلى تغيير بعض الأحكام أو التوسع في بعض القواعد.
2. لم يأت في أي مسألة من المسائل التي استدل بها المجمع بالأحاديث الاعتماد عليه وحده في إثبات قاعدة، أما مسألة دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه، فمع أن المسألة لم يستدل لها بغير حديثين إلا أنه عبر القرار عنها بالاستئناس، فقال: "يجوز إدخال (ال) على العدد المضاف دون المضاف إليه؛ مثل: (الخمسة كتب)، و(المائة صفحة)، و(الثلاثمائة دينار)، و(الألف كتاب)، استئناسا بورود مثله في الحديث كما في **((صحيح البخاري))**، وبإجازة بعض النحاة لذلك كابن عصفور، وإن عده الشهاب الخفاجي قبيحًا"(انظر: **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما:** 169.)، فجعله استئناسًا لا اعتمادًا، وقد رجعت اللجنة إلى **((محاضر مجلس الدورة الحادية والعشرين))** –إذ عرض فيها هذا الموضوع، ولم تر الأغلبية في المجلس يومئذٍ الموافقة على الإجازة.
3. القرار الذي صدر بالاحتجاج بالأحاديث في مجالات اللغة مع كونه مضبوطًا بضوابط علمية، إلا أن المجمع لم يراعها في قرارته، فحديث: «**الناس قواري الله في أرضه**» ليس في الكتب التي دونت في الصدر الأول.

المبحث الثالث: موقف علماء الحديث من اللغة العربية وفنونها

وقبل إبداء الرأي في قضية الحديث النبوي الشريف من جهة الاستدلال به في إثبات اللغة، لابد من الوقوف على ما قاله وفعله أهل الحديث أنفسهم عن اللغة ومدى الاهتمام بها، فهي أمور مهمة يجب ألاَّ تُغفل في بحث لغوي عن هذه القضية، فمن أقوالهم:

- **قال الشافعي رحمه الله:** "من عرف الحديث قويت حجته، ومن نظر في النحو رق طبعه، ومن حفظ القرآن مثل قدره، ومن لم يصن نفسه لم يصنه العلم"(**التمهيد لما في الموطأ من**

المعاني والأسانيد: 151/23).

- **جاء في ((حلية الأولياء)):** "حدثنا عثمان بن محمد العثماني قال: سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: قال الشافعي: يا ربيع، رضا الناس غاية لا تدرك فعليك بما يصلحك فالزمه، فإنه لا سبيل إلى رضاهم، واعلم أن من تعلم القرآن جل في عيون الناس، ومن تعلم الحديث قويت حجته، ومن تعلم النحو هيب، ومن تعلم العربية رق طبعه، ومن تعلم الحساب جل رأيه، ومن تعلم الفقه نبل قدره، ومن لم يضر نفسه لم ينفعه علمه، وملاك ذلك كله التقوى"(**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** 123/9).
- **وجاء في شرح صحيح مسلم:** "قال العلماء: وينبغي لقارئ الحديث أن يعرف من النحو واللغة وأسماء الرجال ما يسلم به من قوله ما لم يقل، وإذا صح في الرواية ما يعلم أنه خطأ فالصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف أنه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب، لكن يكتب في الحاشية أنه وقع في الرواية كذا وأن الصواب خلافه كذا"(**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** 71/1).
- **وجاء في تدريب الراوي:** "ينبغي للشيخ أن لا يروي حديثه بقراءة لحان أو مصحف، وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف، فقد قال الأصمعي: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله r: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ**»(من حديث أبي هريرة t: رواه البخاري في كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي r، برقم (110). ومسلم في كتاب: المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله r، برقم (3).) لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه"(من حديث أبي هريرة t: رواه البخاري في كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي r، برقم (110). ومسلم في كتاب: المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله r، برقم (3)).
- **وجاء فيه كذلك:** "وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف. روى الخطيب عن شعبة قال: من طلب الحديث ولم يبصر العربية كمثل رجل عليه برنس وليس له رأس. وروي أيضا عن حماد بن سلمة قال: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها"(**تدريب الراوي:** 106/2، 107).
- **وجاء في شرح سنن ابن ماجه:** "قال الإمام أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام في أخر كتاب القواعد: البدعة مقسمة على خمسة أقسام: واجبة؛ كالاشتغال بعلم النحو الذي يُفهم به كلام الله تعالى، وكلام رسوله؛ لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى إلا بذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب..."(**شرح سنن ابن ماجه:** 6/1).
- **ومن النحويين المحدِّثين:** "ابن الخشاب: الشيخ الإمام العلامة المحدث، إمام النحو، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر البغدادي ابن الخشاب، من يضرب به المثل في العربية حتى قيل إنه بلغ رتبة أبي علي الفارسي"(**سير أعلام النبلاء:** 20/ 523، وراجع: **تاريخ دمشق:** 170/5-172..

رأي وتعليق:

لقد تبين فيما سبق من آراء علماء الحديث أنفسهم وجوب إلمام من يتصدر لعلم الحديث بعلوم

اللغة بقدر ما قد يفي بحاجة ذلك العلم، مما يدل على دقة علماء الحديث –رواية(أي الذين اشتغلوا برواية الحديث.) ودراية(أي الذين اشتغلوا بعلم الحديث من ناحية نقد المتون والأسانيد.)- في نقل كما نطق به، وقد قالوا في هذا المعنى الكثير والكثير، فمن أقوالهم: rنص حديث رسول الله "عن الأوزاعي أنه كان يقول: كان هذا العلم كريما تتلاقاه الرجال منهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله(يعني من الصحفيين الذين لم يأخذوا الحديث مشافهة وإنما وجدوه مكتوبًا في كتب من سبقهم، وقد أجاز العلماء ذلك بعد فترة وبعد أن تأكد لهم دقة المكتوب بما تهيأ للغة من نقط الشكل والإعجام.)، ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمعوا على الجواز، ولولا تدوينه لدرس في الأعصر الأخيرة، ثم على كاتبه ومحصله صرف الهمة إلى ضبطه وتحقيقه شكلا ونقطا يؤمن اللبس، فالإنسان معرض للنسيان، ... وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكله يمنع من إشكاله، وقد أحسن من قال: إنما يُشَكَّل ما يُشْكِل. ونقل عن أهل العلم كراهة الإعجام والإعراب إلا في اللبس، وقيل يشكل الجميع لأجل المبتدي وغير المعرب. قلت: وقال القاضي عياض: إنه الصواب، ويؤيده أنه قد وقع الخلاف في مسائل مرتبة على الإعراب"(**المقنع في علوم الحديث:** ص342، 343 بتصرف يسير.).

فقد شعر علماء الحديث بما يجلبه اللحن على الحديث الشريف ليس فقط على لغته ولكن على معناه والأحكام الفقهية المترتبة على ذلك المعنى، وفي هذا المعنى روى الخطيب البغدادي: "حدثني محمد بن أبي الحسن، أنا(اختصار مألوف لدى المحدثين معناه أخبرنا أو أنبأنا.) المؤمل بن غدير التنوخي، نا(اختصار مألوف لدى المحدثين معناه حدثنا.) الحسن بن منصور الكندي، نا نصر بن منصور، نا عبد الله بن سعيد الرحبي قال: سمعت بعض أصحابنا يقول: إذا كتب لحان فكتب عن اللحان لحان آخر فكتب عن اللحان لحان آخر؛ صار الحديث بالفارسية(ليس المقصود بالفارسية اللغة بعينها، ولكن المقصود خروج الحديث عن حد العربية، ودخوله في حيز لغة أخرى أعجمية، وقد كانت الفارسية هي المألوفة في لغات العجم في هذه البيئة.)، فينبغي للمحدث أن يتقي اللحن في روايته للعلة التي ذكرناها، ولن يقدر على ذلك إلا بعد درسه النحو ومطالعته علم العربية"(**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** 24/2.).

إن أصحاب الآراء التي لا تبيح الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في اللغة لو جاءهم راو من رواة الحديث ببيت رواه عن شاعر قبلوه، ولو جاءهم الراوي نفسه بحديث من لا ينطق عن الهوى لم يقبلوه بحجج يمكن التخلص منها بطرق شتى(راجع آراء العلماء القاطعة الرادعة في التصدي لتلك المقاطعة للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والتي تنفي حجج المعارضين في: **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي:** حيث يرد شبهة الرواية بالمعنى 47/1-69، وشبهة رواية الأعاجم للحديث 71/1-102، وشبهة الوضع في الحديث 103/1-118 بما لا يدع مجالا لشك، وراجع: **الاستشهاد في النحو العربي:** 316-329.)، وهناك أصحاب الرأي الذي لم يرد الحديث الشريف من مجال الاستدلال اللغوي وإنما قيده بقيود أثقلته، فيرى البحث أن من الصواب جعل صحة الحديث سندا ومتنا المقياسَ لقبول الحديث في المجال اللغوي، يضاف إلى ذلك كون الرواة ممن يحسنون الحفظ أو من الذين لديهم دراية لغوية لكان هذا كافيًا، ولا ننسى أن من معايير توثيق متن الحديث الشريف موافقته لكلام النبوة ولأسلوب

(انظر: **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي:** الفصل الرابع، بعنوان: نقد rالنبي المرويات التي لا تشبه كلام النبوة.)، وبالطبع ليس المقصود بكلام النبوة سوى التركيب اللغوي صرفًا ونحوًا ومعجمًا ودلالةً.

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث وقف الباحثون على مجموعة من النتائج من أهمها:

1. لم تختلف وجهات نظر القدماء عن وجهات نظر المحدثين كثيرا في قضية معيارية الحديث النبوي الشريف للصحة اللغوية، وإن اختلف التناول بعض الشيء.
2. وقف مجمع اللغة العربية موقفًا وسطا –في غالب ما ذهب إليه- من القضية.
3. رأى البحث أن صحة الحديث –على اختلاف درجات الصحة- سندًا ومتنا تكفي لثبوت الاستدلال به في مجال اللغة.

المصادر والمراجع

1. **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة:** للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، توزيع: دار المعارف بمصر، 1384هـ/1964م.
2. **أبو علي الفارسي "حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو والصرف":** للدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر.
3. **الاحتجاج بالشعر في اللغة "الواقع ودلالته":** للدكتور/ محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة، دت.
4. **الأخطاء الشائعة وأثرها على تطور اللغة العربية:** لماجد الصائغ، دار الفكر اللبناني، بيروت، إشراف: الدكتور/ عفيف مشقيَّة.
5. **أدب الكاتب:** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الرابعة، 1963، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
6. **الاستشهاد في النحو العربي:** لعثمان الفكي بابكر، رسالة ماجستير غير مطبوعة، دار العلوم، القاهرة.
7. **إصلاح المنطق:** لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الرابعة، 1949، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون.
8. **أصول التفكير النحوي:** للدكتور/ علي أبي المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1392، 1393هـ/ 1973م.
9. **أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي:** للدكتور/ بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 1999م.

10. **أصول النحو العربي:** للدكتور/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
11. **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الصفا، 1420هـ/1999م، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد.
12. **الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب:** لابن السيد البطليوسي، مطبعة دار الجيل، بيروت، 1973م.
13. **تاج العروس من جواهر القاموس:** لمحمد مرتضى الزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت.
14. **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان:** لابن مكي الصقلي، تحقيق: الدكتور/ عبد العزيز مطر، دار التحرير للطبع والنشر، 1966م.
15. **تدريب الراوي:** لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
16. **التعريفات:** لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري.
17. **تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين:** عام 1993م، صادرة عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
18. **تقويم اللسان:** لابن الجوزي، تحقيق: الدكتور/ عبد العزيز مطر، مطبعة دار المعارف، مصر، 1966.
19. **تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير:** لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني، المدينة المنورة، 1384هـ/1964م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
20. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري.
21. **التوقيف على مهمات التعاريف:** لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م.
22. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله r وسننه وأيامه: = صحيح البخاري:** لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، 1422هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.
23. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبي بكر، مكتبة المعارف، الرياض، 1403، تحقيق: الدكتور/ محمود الطحان.

24. **جزء فيه فوائد حديث أبي عمير:** لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاصّ، تحقيق: صابر أحمد البطاوي، مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
25. **جنس العدد:** للشيخ محمد النجار في **مجلة مجمع اللغة العربية:** الجزء الخامس عشر، المطابع الأميرية، القاهرة، 1962
26. **حديث المسيء في صلاته: طرقه الحديثية وفوائده الفقهية:** لأبي صهيب سيد بن بيومي، دار سبل السلام، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
27. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الرابعة، 1405.
28. **دراسات في العربية وتاريخها:** لمحمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، دمشق، جمعه وصححه: على الرضا التونسي.
29. **درة الغواص في أوهام الخواص:** لأبي القاسم بين علي الحريري، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد، 1870م.
30. **دلائل الإعجاز:** لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، 1995، تحقيق: د.محمد التنجي.
31. **الرواية والاستشهاد باللغة "دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث":** للدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1976.
32. **سنن ابن ماجه:** لابن ماجه أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
33. **سنن أبي داود:** لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
34. **سنن الترمذي:** لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، 1395 هـ - 1975 م، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5).
35. **سير أعلام النبلاء:** للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة التاسعة، 1413هـ/ 1993م، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الارنؤوط وآخرون.
36. **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي:** للدكتور/ محمود فجال، أضواء السلف، الطبعة الثانية، 1417هـ/1997م.
37. **شرح سنن ابن ماجه:** للسيوطي، وعبد الغني، وفخر الحسن الدهلوي، قديمي كتب خانة، كراتشي.

38. **شرح معاني الآثار:** لأحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبي جعفر الطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ، تحقيق: محمد زهري النجار.
39. **شعب الإيمان:** لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.
40. **شواهد التوضيح والتصحيح لأحاديث الجامع الصحيح:** لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، 1367هـ.
41. **الشواهد والاستشهاد في النحو:** للدكتور/ عبد الجبار علوان النايلة، رسالة ماجستير أشرف عليها المرحوم الأستاذ/ كمال إبراهيم، ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب، مطبعة الزهراء، بغداد، 1396هـ/1976م.
42. **صبح الأعشى في صناعة الإنشا:** لأحمد بن علي القلقشندي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1987، تحقيق: الدكتور/ يوسف علي طويل.
43. **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية:** للدكتور/ عبد الفتاح حسن على البحة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م.
44. **عيون الحكم والمواعظ:** لعلي بن محمد الليثي الواسطي، تحقيق: حسين الحسني البيرجندي، الطبعة الأولى، دار الحديث، مدينة قم.
45. **غريب الحديث:** لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن حمادي بن أحمد بن جعفر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1985، تحقيق: الدكتور/ عبد المعطي أمين قلعجي.
46. **غريب الحديث:** لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبي سليمان، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، 1402، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي.
47. **غريب الحديث:** لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبي محمد، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1397هـ، تحقيق: الدكتور/ عبد الله الجبوري.
48. **الفائق في غريب الحديث:** لمحمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم.
49. **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، 1379.
50. **الفردوس بمأثور الخطاب:** لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمذاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1986، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول.
51. **في أصول اللغة:** صدر عن مجمع اللغة العربية في ثلاثة أجزاء: الأول: أخرجه: محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين، وطبع بالمطابع الأميرية، عام 1388هـ. الثاني: أخرجه محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، وطبع بالمطابع الأميرية، الطبعة الأولى، 1395هـ. الثالث: أخرجه مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، وطبع

بالمطابع الأميرية، الطبعة الثالثة، 1403هـ.
52. **في أصول النحو:** لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ/1987م.
53. **القياس في الدرس اللغوي "بحث في المنهج":** للدكتور/ طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
54. **القياس في النحو العربي "نشأته وتطوره":** للدكتور/ سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1997م.
55. **لسان العرب:** لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
56. **لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية":** للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1416هـ/1996م.
57. **اللغة العربية معناها ومبناها:** للدكتور/ تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1418هـ/1998م.
58. **اللغة بين المعيارية والوصفية:** للدكتور/ تمام حسان، عالم الكتب، طبعة 1421هـ/2001.
59. **مجمع الزوائد:** لعلي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، 1407.
60. **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما "1934-1984م:** أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1404هـ/1984م.
61. **محاضر الجلسات، الدورة الأولى:** المطبعة الأميرية، ببولاق، 1936م.
62. **مختار الصحاح:** لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، 1415هـ/1995م.
63. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، تحقيق: فؤاد علي منصور.
64. **مسالك القول في النقد اللغوي:** لصلاح الدين الزعبلاوي، الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م.
65. **المستدرك على الصحيحين:** لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ/1990م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
66. **المستوى اللغوي "للفصحى واللهجات وللنثر والشعر:** للدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة.
67. **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

68. **مسند الحميدي:** لعبد الله بن الزبير أبي بكر الحميدي، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
69. **مسند الشافعي:** لمحمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
70. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله r: = صحيح مسلم:** لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
71. المصنف في الأحاديث والآثار: للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1409، طبعة مستكملة ومشكولة ومرقمة الأحاديث ومفهرسة، تحقيق: سعيد محمد لحام، الإشراف الفني والمراجعة والتصحيح: مكتب الدراسات والبحوث في دار الفكر.
72. **المعجم الكبير:** لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، 1404هـ/1983م، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.
73. **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:** لأبي عبيد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ، تحقيق: مصطفى السقا.
74. **المعيار في التخطئة والتصويب "دراسة تطبيقية":** للدكتور/ عبد الفتاح سليم، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م.
75. **المقنع في علوم الحديث:** لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، 1413هـ، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع.
76. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.
77. **منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي:** للدكتور/ صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، رسالة غير مطبوعة.
78. **نتائج الفكر في النحو:** للسهيلي، دار الرياض للنشر والتوزيع تحقيق: الدكتور/ محمد إبراهيم البنا.
79. **النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي":** للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1420هـ/2000م.
80. **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:** للشيخ/ محمد الطنطاوي، دار المنار، 1412هـ/1991م.
81. **نصب الراية لأحاديث الهداية:** لعبد الله بن يوسف أبي محمد الحنفي الزيلعي، دار الحديث، مصر، 1357، تحقيق: محمد يوسف البنوري.

82. **النهاية في غريب الحديث والأثر:** لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ/1979م، تحقيق: الدكتور/ طاهر أحمد الزاوى، والدكتور/ محمود محمد الطناحي.